

الأحزاب المغربية أمام اختبار استعادة ثقة الناخبين

محمد ماموني العلوي

وأعرب وزير الداخلية عن العزيمة الثابتة والرغبة القوية التي تحو الحكومة والفرقاء السياسيين لمواصلة تعزيز المسار الديمقراطي في المملكة، مؤكدا حرص الوزارة الكبير على ضمان وحماية التعددية الحزبية طبقا للتوجيهات الملكية.

وناقش زعماء الأحزاب مجموعة من المسائل المتعلقة بإعادة بناء الثقة مع المواطنين وخلق انفتاح سياسي يمكنه أن يشجع المغاربة على مشاركة نوعية وفاعلة في الانتخابات.

وستوضح نتائج الحوار بين وزارة الداخلية والأحزاب المغربية تفاصيل القانون الانتخابي، حيث دعت قيادات الأحزاب إلى ضرورة استئناف المشاورات بين الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية بخصوص القوانين والإجراءات المتعلقة بتنظيم الانتخابات المقبلة.

وزارة الداخلية المغربية حريصة على ضمان وحماية التعددية الحزبية طبقا للتوجيهات الملكية

وشدد وزير الداخلية على أن المحطات الانتخابية المقبلة تتطلب من الجميع العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لإجرائها في مناخ يسوده التنافس الشريف ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين والهيئات السياسية، والعمل على ترسيخ ثقة المواطن في صناديق الاقتراع والمؤسسات التمثيلية التي تفرزها.

وقالت نبيلة منيب، الأمينة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، إنه تم تقديم مقترحات عملية بخصوص إصلاح قانون الأحزاب السياسية والعملية الانتخابية برمتها من أجل ضمان نزاهتها ومصداقيتها.

فيما أكد عبداللطيف وهي، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة، على ضرورة التشبث بالخيار الديمقراطي في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة مهما كانت الصعوبات، مشيرا إلى أنه هو السبيل الوحيد لبناء مؤسسات شرعية ديمقراطية تعكس إرادة الناخبين.

ويعتقد الإدولوسي أن قانون المالية المتعلق بالوظائف سيعكس سلبا على التوقع الانتخابي للأحزاب المشكلة للأغلبية الحالية عامة وحزب العدالة والتنمية على الخصوص، حيث ترى الفئات المتضررة من قرار تقليص الوظائف أن الحزب يخلو حوله دوما في ضرب الوضع الاجتماعي للمواطن البسيط.

الرباط - أجمع سياسيون مغربيون

على أن الانتخابات العامة التي من المقرر أن تنظمها البلاد العام القادم ستفرز نخباً جديدة، ما يجعل الأحزاب السياسية أمام ضرورة استعادة ثقة المواطنين حيث يعيشون حالياً اختباراً لدى جاهزيتهم للانتخابات القادمة.

وأكد حمزة الأندلوسي، الباحث في العلوم القانونية بجامعة محمد الخامس، لـ"العرب" أن الوضعية الوبائية التي يشهدها المغرب ستفرض تغيير الخارطة السياسية في البلاد، متوقعا أن يكون التوجه نحو شخصية تكنوقراطية بلون حزبي باعتبار ما تستوجهه حالة الطوارئ الصحية.

ورغم الدعوات التي برزت مؤخرا بخصوص مطلب تشكيل حكومة كفاءات لأن الأحزاب السياسية كانت غائبة في التعامل مع تداعيات كورونا، فإن هذا لم يمنع تلك الأحزاب من تأكيد وجودها باستعدادها للاستحقاقات الانتخابية.

واعتبر أن رؤية التكنوقراطيين انتصرت على الأحزاب السياسية حيث قدموا حلولاً اجتماعية واقتصادية للضرورة فيما اكتفى السياسيون بالمصادقة على مقترحات التكنوقراطيين التشريعية وتنفيذ الإجراءات الوقائية.

واجتمع وزير الداخلية عبدوفاي لغيتت بزعماء الأحزاب المغربية، الأربعاء، من أجل الحوار لتبادل الرأي مع الفاعلين السياسيين بشأن القضايا الوطنية الكبرى ومنها مسألة الإعداد للمواعيد الانتخابية التي من المقرر تنفيذها العام القادم.

وأكد الأمين العام للحركة الشعبية، امحمد العنصر، أنه بعد الضبابية التي كانت محيطة بموعد إنجاز الانتخابات العامة المقبلة بسبب أزمة كورونا أصبحت الأوضاع أكثر وضوحاً الآن حيث تقرر عدم تأجيل الانتخابات.

فيما شدد نبيل بنعبدالله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية (معارض)، على أن "هذه المعركة تأتي في ظروف خاصة بتعين أن نتجح فيها جميعاً"، موضحاً أن هذا النجاح يقتضي توفر أجواء سياسية تسودها الثقة والمصالحة بين المواطن والشأن السياسي، قبل الدخول في تفاصيل القوانين الانتخابية وما يتعين تعديله في هذا الشأن.

وأجمع رؤساء الأحزاب السياسية المغربية على سعيهم إلى تقديم مقترحاتهم للإجراءات القانونية والسياسية، والتوصل إلى توافق حول المنظومتين الانتخابية والسياسية اللتين توطئانهما.

تركيا تعوض منظومتها الدفاعية المدمرة في قاعدة الوطنية الليبية

رفض دولي معلن في مجلس الأمن للوجود الأجنبي في ليبيا



سعي تركي لبسط السيطرة

يشكل انتهاكها لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، ولقرارات مجلس الأمن ولتعهدات الدول المشاركة في (مؤتمر برلين) الذي أجري في بنابر، وتابع غوتيريش "الصراع في ليبيا

بلغ مرحلة جديدة مع وصول التدخل الخارجي لمستويات لم يسبق لها مثيل تشمل وصول المعدات المتطورة وأعداد المرتفعة المشاركين في القتال".

وقال وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش لمجلس الأمن الدولي إن هناك "نحو 10 آلاف من المرتزقة السوريين يعملون في ليبيا، وهو تقريبا ضعف العدد الذي كان هناك قبل ستة أشهر".

وشدد على أن وقف إطلاق النار والحوار السياسي يشكّلان السبيل الوحيد لإنهاء السيطرة التي تتمتع بها الميليشيات في ليبيا، وضمان الأمن والاستقرار الدائمين فيها وإنهاء معاناة شعبها.

وأكد أنه بعد ستة أشهر من انعقاد مؤتمر برلين، "تأسف دولة الإمارات لتدهور الوضع الأمني في البلاد، والذي يعزى إلى التدخل الأجنبي الإقليمي المستمر في الشؤون الداخلية لليبيا".

لمجلس الأمن الأربعة رفضها للوجود الأجنبي في ليبيا، في إشارة إلى التحركات التي يقوم بها الجيش الليبي هناك في خرق واضح للقوانين الدولية واحترام سيادة الدول.

وبق الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش ناقوس الخطر الأربعاء حيث حذر أمام مجلس الأمن الدولي من أن الصراع الدائر في ليبيا بلغ مرحلة جديدة "مع وصول التدخل الخارجي لمستويات لم يسبق لها مثيل" مع تسليم معدات متطورة وعدد المرتزقة المشاركين في المعارك.

وأعرب غوتيريش عن قلقه إزاء حشد قوات عسكرية في محيط مدينة سرت، الواقعة بين طرابلس (غرب) وبنغازي (شرق).

وقال إن ميليشيات حكومة الوفاق موطن قدم لها في ليبيا والأهداف التي رسمتها لنفسها من وراء ذلك وهي التمدد في المنطقة العربية من أجل تحقيق الأطماع التركية في الاستيلاء على ثروات المنطقة إلى جانب تحقيق أحلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

وأعلنت العديد من الدول خلال جلسة

منظومة دفاع جديدة في قاعدة الوطنية، بعد الدمار الذي طال منظومتها السابقة جراء الغارات الجوية التي تعرضت لها القاعدة.

كما قالت نفس المصادر إن الجيش التركي يستعد لتفعيل منظومة دفاعية اشترتها من أوكرانيا فوق المجال الجوي لعدد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للحضور التركي في غرب ليبيا وكذلك سرت.

وكان مصدر تركي قد كشف وجود مباحثات بين أنقرة وحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج في ما يتعلق باستخدام تركيا لقاعدتين عسكريتين في ليبيا في إطار مساعيها لضمان وجود دائم لها في جنوب المتوسط.

وتدرك القوى الإقليمية والعالية مدى خطورة مساعي تركيا لترسيخ موطن قدم لها في ليبيا والأهداف التي رسمتها لنفسها من وراء ذلك وهي التمدد في المنطقة العربية من أجل تحقيق الأطماع التركية في الاستيلاء على ثروات المنطقة إلى جانب تحقيق أحلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية. وأعلنت العديد من الدول خلال جلسة

في حين يتزايد عدد الدول الراضية للتدخل الأجنبي في ليبيا وإعلان موقفها صراحة أمام مجلس الأمن الدولي باعتبار إدراكها لمدى خطورة هذا الأمر وانتهاكه للقوانين الدولية، ترد تركيا على ذلك بمواصلة نهج التعنت الذي تعتمده منذ بدء عبثها في ليبيا حيث أرسلت تعزيزات عسكرية لقاعدة الوطنية الجوية لتعويض الدمار الذي لحق بمنظومتها الدفاعية هناك خلال الغارة الجوية الأخيرة.

طرابلس - كشفت وسائل إعلام ليبية

عن إرسال تركيا لتعزيزات عسكرية إلى قاعدة الوطنية، الواقعة على بعد 140 كلم جنوب غرب العاصمة طرابلس، من أجل تعويض منظومة الدفاع الجوية التي تم تدميرها خلال الغارة الجوية الأخيرة، وتزامن هذه التحركات التركية الجديدة التي تستهدف ترسيخ الوجود التركي في ليبيا مع الرفض الدولي المعلن في مجلس الأمن للوجود الأجنبي في ليبيا.

وتعززت التقارير الإعلامية التي تتحدث عن التعزيزات التركية لقاعدة الوطنية بصور لنشهود عيان لليبيا على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر تفرغ حمولة طائرة شحن عسكرية تركية في مطار معيتيقة بالعاصمة طرابلس ثم توجه رتل عسكري يضم العديد من الشاحنات المحملة بأسلحة ومعدات نحو القاعدة الجوية الوطنية.



أنطونيو غوتيريش
التدخل الخارجي في ليبيا يصل لمستويات لم يسبق لها مثيل

وتسيطر الميليشيات التابعة لحكومة الوفاق الليبية على قاعدة الوطنية الجوية بعد خيار الانسحاب الذي اتخذته الجيش الليبي في منتصف مايو الماضي لتجنب الخسائر البشرية التي يمكن أن تقع مع تصعيد نسق القتال من قبل حكومة السراج بدعم عسكري من أنقرة.

والأسبوع الماضي، كشفت وسائل إعلام تركية عن تحضير أنقرة لنشر

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

النفط والغاز في الصحراء القريبة.

وأكد فؤاد ثامر، النائب عن كتلة حزب قلب تونس بالبرلمان، "أنه كان على الحكومة والسلطات عموماً أن تعالج الوضع بشيء من الرصانة والهدوء، نظراً لخصوصية المنطقة الحدودية التي يعاني شبابها من التهميش والبطالة بنسبة مرتفعة".

وأضاف ثامر، في تصريح لـ"العرب"، أن "الدولة دورها غائب.. وأنها ارتكبت خطأ جسيماً وعليها تقديم البدائل مقدراً أنه "إذا ما واصلت الحكومة سياسة المماطلة تجاه المحتجين في تطاوين وخصوصاً معتصمي الكامور، فهذا سيزيد من الضغط عليها وسيوتر الأجواء بعد انعدام الثقة وربما تستعجل الاحتجاجات المتنامية بسقوط حكومة إلياس الفخفاخ".

وسبق أن لجأت الحكومة التونسية إلى المعالجة الأمنية لإنهاء الاعتصام في منطقة الكامور، أواخر يونيو الماضي، وهو ما فاقم حالة الغضب والاحتقان في المنطقة. وتم إيقاف عدد من المعتصمين من بينهم الناطق الرسمي باسمه، طارق الحداد، الذي كان قد دخل في إضراب جوع وحشني.

ومساء الثلاثاء، رصدت التشكيلات العسكرية العاملة بمنطقة المنزلة في رمادة تحركات مشبوهة لأربع سيارات قادمة من التراب الليبي توغلت داخل المنطقة الحدودية العازلة على مستوى

بالولاية"، محذراً "من مغية التصادم مع القوات الأمنية والعسكرية".

وتشهد ولاية تطاوين احتجاجات منذ أسابيع يقودها عاطلون يطالبون الحكومة باستكمال تنفيذ اتفاق موقع منذ 2017، وينص على رصد اعتمادات مالية تخصص لإنجاز استثمارات في المنطقة بالإضافة إلى تخفيض أعداد البطالة هناك من خلال توظيف عدد من أبناء المنطقة في الشركات الناشطة هناك. والجمعة الماضي، نفذت مدينة تطاوين إضراباً عاماً شاركت فيه مؤسسات القطاع العام وحقول

خلفية احتجاجات منطقة الكامور الغنية بالنفط، ويتهم المعتصمون في تلك المنطقة منذ فترة طويلة الحكومة بالمماطلة في حل الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاث سنوات. وفسر الناطق الرسمي باسم تنسيقية اعتصام الكامور طارق الحداد، عبر مقطع مصور على موقع فيسبوك، أن "ما وقع في مدينة رمادة خطة ممنهجة لمنع المحتج الكامور من مواصلة اعتصامهم وقبر مطالبهم".

وحفل الحداد "رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان تداعيات ما يجري

خالد هديوي

تونس - تفاقمت حالة الاحتقان الشعبي الذي تعيش على وقعه ولاية تطاوين الواقعة بجنوب تونس بعد وفاة شاب من سكان المنطقة على يد الجيش أثناء مطاردة لعملية تهريب على الحدود مع ليبيا، ما كان سبباً في عودة الاحتجاجات هناك والتي يقودها المعتصمون في الكامور بعد هونها خلال الأيام الماضية.

ويعمل أغلب سكان تطاوين في التجارة على الحدود مع ليبيا نظراً لغياب موارد رزق كافية في منطقتهم. وعاشت مدينة تطاوين حالة احتقان شديد مساء الأربعاء بينما انتشرت عربات الجيش لحراسة مؤسسات القطاع العام ومنع حصول اشتباكات أو أعمال عنف.

وتجمع المحتجون، بدعوة من تنسيقية اعتصام الكامور، وسط مدينة تطاوين ونظموا مسيرة للتضامن مع أهالي رمادة قادتهم للاحتجاج أمام الكنتة العسكرية بالمدينة حيث طالبوا رئيس البلاد قيس سعيد بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة بإصدار أوامر للدوريات العسكرية بالعودة إلى مكاناتها ووضع حد للتوتر السائد.

ويأتي ذلك بعد هدوء نسبي شهدته مختلف مدن الولاية على

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

الاحتقان في تطاوين يتفاقم بعد مقتل شاب على الحدود التونسية الليبية

البرلمان الأوروبي يدين اختلاس مساعدات تندوف

بروكسل - اتخذ البرلمان الأوروبي

خطوة حاسمة تدين ممارسات بشأن الاستيلاء على المساعدات الإنسانية الموجهة للسكان المحتجزين في مخيمات تندوف جنوب الجزائر حيث فعلوا ألية رسمية داخل البرلمان في ما يتعلق بهذه المسألة.

ويدين مشروع القرار استمرار الاحتيال والدعوة إلى التحقيق في المساعدات الأوروبية التي تم اختلاسها من طرف جبهة البوليساريو الانفصالية والجزائر.

وأشار مشروع القرار الجديد إلى تقرير سابق للمكتب الأوروبي لمكافحة الغش نشره في 2015 كشف وجود تحويل لوجهة المساعدات الإنسانية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي لجهة البوليساريو، لاسيما استعمالها في شراء الأسلحة. ووصلت قيمة تلك المساعدات إلى 105 ملايين يورو بين عامي 1994 و2004.

وأشار قرار البرلمان الأوروبي، أيضاً، إلى أن "الجزائر فرضت ضريبة نسبتها 5 في المئة على هذه المساعدات، ورفضت طلبات إحصاء عدد اللاجئين تقدمت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أعوام 1977 و2003 و2005 و2015".

ودفع هذا الأمر الاتحاد الأوروبي إلى طلب "العمل بشكل مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للإشراف على إحصاء أعداد اللاجئين في مخيمات تندوف، بالتعاون مع السلطات المختصة في الجزائر".



فؤاد ثامر
الاحتجاجات المتنامية تزيد من الضغط على الحكومة



احتقان ينذر بتداعيات وخيمة